

بحث بعنوان

الممارسة المرتكزة على الأدلة والبراهين مع المعاقين حركياً

الباحثة

هالة عطية سيد

دائرة ماجستير بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسوان

ملخص البحث:

الممارسة المبنية علي الأدلة ليست جديدة، فقد تطورت هذه الممارسة خلال العصور الماضية، وأسهم العلماء المسلمون في تأسيس هذا الممارسة، وينسب الفضل في اكتشاف الحقيقي للممارسة المرتكزة علي الأدلة للعالم البريطاني آرشي كوشرانس، وتستمد الممارسة المرتكزة علي الأدلة أهميتها في الخدمة الاجتماعية من مساهمته في تطوير المعارف والمبادئ المرتبطة بالممارسات المهنية، خاصة المتعلقة بالمعاقين حركياً والخدمات المقدمة لهم، مما يؤدي إلى توجيه الممارسات المهنية، والوفاء بالالتزامات الأخلاقية للمعاقين حركياً.

الكلمات المفتاحية: المرتكزة، الأدلة، البراهين، المعاقين حركياً.

Abstract:

Evidence-based practice is not new. It has evolved over the past centuries, and Muslim scholars have contributed to establishing this practice. The British scholar Archie Cochrane is credited with the true discovery of evidence-based practice. Evidence-based practice derives its importance in social work from his contribution to developing knowledge and principles related to professional practices, especially those related to people with physical disabilities and the services provided to them, which leads to guiding professional practices and fulfilling ethical obligations to people with physical disabilities.

Keywords: grounded, evidence, proofs, physically disabled.

أولاً: نشأة وتطور الممارسة المرتكزة على الأدلة والبراهين:

إن فكرة الممارسة المبنية على الأدلة ليست جديدة، فقد تطورت هذه الممارسة خلال العصور الماضية، وأسهم العلماء المسلمون في تأسيس هذا الممارسة، ومنهم على سبيل المثال الإمام " فخر الدين الرازي " الذي ذكر قبل ألف سنة أن أفضل الطب هو " ما أجمع عليه الأطباء، وشهد عليه القياس وأيدته التجربة " وكانت هذه دعوة صريحة من هذا العالم المسلم إلى مفهوم الطب المبنى على البراهين، وقد تبلورت فكرة الطب المبنى على الأدلة والبراهين بشكل قوي في بداية التسعينيات الميلادية حين بدأ مجموعة من الباحثين من جامعة مكماستر الكندية وجامعة اكسفورد البريطانية في وضع القواعد العلمية لهذه الممارسة. (توفيق بن احمد خوجة، ٢٠١٣، ٣٣)

وينسب الفضل في اكتشاف الحقيقي للممارسة المرتكزة على الأدلة للعالم البريطاني آرشي كوشرانس "Archie Cochranes" عام ١٩٧٢م، والذي نشر مقالاً له في كتاب بعنوان " فعالية الممارسات العشوائية المقدمة في الرعاية الصحية" وأشار في هذه المقالة أن الممارسة الطبية في الرعاية الصحية قائمة على العشوائية وتفتقد بشدة إلى الأدلة السليمة، وكانت هذه المقالة تحديداً بعد الحرب العالمية الثانية والتي سرعان ما امتدت هذه الحالة إلى بقية دول العالم وفي كافة التخصصات المختلفة مثل (علم النفس، والخدمة الاجتماعية)، ودعت الضرورة إلى إصدار التشريعات المتعلقة بإدراج الممارسة المبنية على الأدلة في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية. (Maryann Godshall, 2010,2)

وفي عام ٢٠٠٤ ظهرت لأول مرة مجلة علمية تحمل اسم *Journal of Evidence Based Social Work* " الممارسة المبنية على الأدلة في الخدمة الاجتماعية" مما يؤكد علي مدى الاهتمام المهني، والأكاديمي بالممارسة المبنية على الأدلة، وقد بلغ عدد إصدارات المجلة حتي الآن (٣٢) عدد وتناولت هذه الأعداد (٢١١) بحثاً.

وفي عام ٢٠٠٦ قامت جامعة تكساس في أوستن بعقد ندوة علمية بعنوان تدريس الممارسة المبنية على الأدلة، وقد حضرها أكثر من مئتي أكاديمي في الخدمة الاجتماعية من أكثر من سبعين جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسويد وقد خرجت هذه الندوة بتوصيات عديدة لتطوير تدريس الممارسة المبنية على الأدلة وكان من أبرزها الحث على إلغاء التدريب الميداني الذي لا يتبنى الممارسة المبنية على الأدلة والبراهين، وتوصيف مقرر الممارسة المبنية على الأدلة. (Rubin & Parish, 2010, 10)

وفي صيف ٢٠٠٨ صدر العدد رقم (١٨٥) من مجلة الخدمة الاجتماعية ودعت فيها هيئة تحرير المجلة إلى إصدار عدد خاص ومعني بشكل واضح بتناول قضية الممارسة المبنية على الأدلة بشكل أكثر اتساعاً نحو استخدام الممارسة المبنية على الأدلة في صنع القرارات المعنية بالممارسة المهنية والسياسة

الاجتماعية وذلك من خلال استعراض بعض القضايا العلمية في ضوء استخدام الأدلة وتقديم العديد من المقترحات التي يمكن أن تساهم في إثراء البحوث العلمية المعنية بالممارسة المبنية على الأدلة في محيط الخدمة الاجتماعية، ومنذ ذلك الوقت وأصبحت الممارسة المبنية على الأدلة والبراهين نموذجاً من نماذج الممارسة المهنية المعني باختبار فعالية المداخل والنماذج العلاجية في التعامل مع مشكلات العملاء بشكل علمي منظم ومحدد ومبني على أدلة بحثية تساعد الممارسين في اتخاذ القرار الصحيح تجاه التدخل المهني مع مشكلات العملاء. (علي حسين زيدان وآخرون، ٢٠١٦، ١٥١)

ثانياً: أهمية الممارسة المرتكزة على الأدلة والبراهين مع المعاقين حركياً:

وتستمد الممارسة المرتكزة على الأدلة أهميتها في الخدمة الاجتماعية من مساهمته في تطوير المعارف والمبادئ المرتبطة بالممارسات المهنية، خاصة المتعلقة بالمعاقين حركياً والخدمات المقدمة لهم، مما يؤدي إلى توجيه الممارسات المهنية، والوفاء بالالتزامات الأخلاقية للمعاقين حركياً، والتقييم النقدي لنوعية الأدلة بالنسبة لتدخل المهني ويمكن توضيح أهمية الممارسة المرتكزة على الأدلة في النقاط الآتية:

١- تأتي أهمية الممارسة المبنية على البراهين من كونها محاولة للوصول لأفضل ممارسة *best practice* والتي كانت ومازالت ما تطمح المهنة لتحقيقه للمعاقين حركياً. (Mcdonald. Catherine, 2003, 123:142)

٢- تساعد على توظيف كل معطيات مهنة الخدمة الاجتماعية في قالب متكامل وتوظيف كل خبرات ومعارف الأخصائي الاجتماعي ومساعدته على تطوير معارفه بشكل مستمر، وذلك لتحسين الخدمات المقدمة للمعاقين حركياً، بحيث تواكب كل ما يستجد وكل ما هو حديث من معرفة تقيد في ممارسة الخدمة الاجتماعية، سواء تلك المتعلقة بالبحوث العلمية أو حتى في السياسات والتشريعات الاجتماعية.

٣- تساعد على اتخاذ القرار الملائم في تقديم المساعدة التي يحتاجها المعاقون حركياً، وأن يتحرك للبحث عن المعرفة فلا يعتمد على ما تعود عليه، بل يسعى لتطوير أساليبه، ومهاراته ومعرفته. فلا يقدم إلا على ما هو جاد وصادق، متجنباً الأخطاء المهنية.

٤- تؤكد Ebp على أن بإمكان الممارسين المهنيين أن يصلوا لحصيلة من تراكم الممارسات المهنية ذات الفعالية العالية التي يمكن أن يتم نشرها ويستفيد منها الآخرون. فالهدف إذن أن يتم توظيف المنهجية العلمية في إجراء التدخلات المهنية مما يؤدي للوصول لنتيجة يمكن تقيّمها هي كذلك باستخدام المنهجية العلمية. (Shapiro. et.al, 2005, 5)

وهناك من يرى أن أهمية الممارسة المبنية على الأدلة تتمثل فيما يلي: (عبد العزيز عبد الله الدخيل، ٢٠٠٩)

- ١- ربط الدراسات والبحوث بالممارسة.
- ٢- مساعدة الممارس وصانع القرار في اتخاذ أفضل قرار مناسب لصالح المعاق حركياً.
- ٣- تبني عملية التعليم المستمر للممارس المهني.
- ٤- تنمية مهارات التقويم لدى الممارس.
- ٥- تطوير مهارات البحث والتقويم للممارس.
- ٦- تساعد على الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية (الفردية، استخدام امثل للموارد، الفعالية).
- ٧- تساعد على تجنب الممارس للسلطة الغير مبررة.

ثالثاً: خصائص وعناصر الممارسة المرتكزة على الأدلة والبراهين مع المعاقين حركياً:

• خصائص الممارسة المبنية على الأدلة:

تتمثل خصائص بحوث الممارسة المبنية على الأدلة مع المعاقين حركياً فيما يلي: (Chris Freeman

and Mick, 2007)

- ١- استنتاج المفاهيم أو الحصول على المفاهيم من حكمة الممارسة.
 - ٢- تستخدم المناهج التجريبية وشبه التجريبية مع العملاء ومنهم المعاقين حركياً.
 - ٣- تسعى الى المعرفة الوصفية والارتباطية وتطبيقاتها من البحوث في الممارسة
 - ٤- تصميم وتطوير وتقييم التدخلات مع المعاقين حركياً.
 - ٥- تعتمد على الوسيلة المفضلة واحتياجات الممارسة.
 - ٦- تشمل البحوث السلوكية المتعلقة بالتدخلات مع المعاقين حركياً.
- وهناك من يرى أن خصائص الممارسة المبنية على البراهين في الخدمة الاجتماعية مع المعاقين حركياً تتمثل في الآتي:

- ١- الدقة والأمانة في تنفيذ التدخلات المختارة والموجهة للمعاق حركياً المحتاج للخدمة.
- ٢- اتجاهات نقدية محبة للبحث تتعلق بزيادة فعالية العائد ولا تهتم بالتأثيرات السلبية. (Bruce.A,2008,

339: 345)

- ٣- الاعتماد على المعتقدات الأولية الثابتة وملاحقة الممارسين واهتمامهم بالمعلومات الجديدة وخاصة المرتبطة بالعائد.

٤- الاهتمام بمراجعة المعارف والمعلومات الجديدة والمتصلة بالمعاقين حركياً، وزيادة فعالية التدخل معهم.
٥- توجيه وزن أكبر للمعلومات المتصلة بالمواقف الحالية وتحديد المعلومات المنبثقة من التحقيق العلمي ونتائج البحوث وتعد أكثر أهمية. (Luis H. Zayas Brett Drake Melissa Jonson, Reid, 2011, 400:405)

• عناصر الممارسة المرتكزة على الأدلة والبراهين:

تعتمد الممارسة المبنية على الأدلة والبراهين على عدة عناصر أو ركائز لكي تتم بالشكل الهادف والذي يسعى إليه الممارس مع المعاقين حركياً وهي: (عبد اللطيف بن محمد الفوزان، ٢٠١٥، ٤٣٧)
١- قدرة الممارس:

حيث تعتمد الممارسة المبنية على الأدلة على قدرة ومهارة الأخصائي الاجتماعي على تطبيق خطوات التقنية بشكل يجعله يصل إلى هدفه.

٢- مستويات البرهان:

حيث تتسم عملية تقدير البرهان بالصعوبة حيث تعتمد على وضوح وقناعة البرهان، ورجاحته على الأدلة المتنوعة، وقوته ودرجة الثقة فيه.

٣- مصادر المعلومات:

حيث تتنوع المصادر وعلى الممارس العمل على توسيع دائرة اكتساب المعرفة لديه عن المعاقين حركياً، ويمكن من خلال القواعد الإلكترونية والدوريات العلمية والبحوث العلمية في مجال تخصصه ومجال تحديد نوع المشكلة التي يعاني منها المعاق حركياً، بالإضافة إلى الاستعانة بزملاء المهنة الذين يثق بقدراتهم المهنية.

رابعاً: مبررات استخدام الممارسة المرتكزة على الأدلة والبراهين مع المعاقين حركياً:

هناك مجموعة مبررات دعت إلى الاهتمام بالممارسة المبنية على الأدلة وهي المبرر البحثي- الأخلاقي- القانوني- الإكلينيكي- التعليمي- المهني- الاقتصادي- العلاجي وفيما يلي شرح لهذه المبررات:

١- المبرر البحثي:

تلعب الممارسة المبنية على الأدلة والبراهين دوراً هاماً في تنمية المهارات البحثية للباحث الممارس، حيث تساعده على اكتشاف وسد الفجوة المعرفية، وربط الدراسات والبحوث بالممارسة، ومساعدة الممارس على اتخاذ أفضل القرارات عند التعامل مع مشكلات المعاقين حركياً، ومدى مناسبة هذه القرارات لهم، رفع مستوى كفاءة الممارسة وفعاليتها، تبني عملية التعليم المستمر للممارس

المهني، تنمية مهارات التقييم لدى الممارس، تطوير مهارات البحث والتقييم للممارس، ومدى مناسبة الخدمات المقدمة للمعاقين حركياً.

٢- المبرر الأخلاقي:

هناك شروط أخلاقية ينبغي مراعاتها عند تقديم الخدمات لعملائنا، وهذا ما أشارت إليه كافة الروابط المهنية المعنية بتقديم الخدمات في محيط العمل الاجتماعي، حيث أشارت الرابطة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين (N.A.S.W) أن هناك مجموعة من السلوكيات والقواعد التي ينبغي مراعاتها عند التعامل مع المعاقين حركياً، وأكدت أيضاً على ضرورة استفادة الأخصائيين الاجتماعيين من بحوث الممارسة المهنية السابقة عند التعامل مع المعاقين حركياً، وأشارت الرابطة المهنية لمدارس علم النفس (N.A.S.P) أنه عند استخدام أساليب النصح والمشورة وعند تقديم الخدمات العلاجية للمعاقين حركياً، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لابد من استخدام أساليب مهنية ثبتت صحتها فعلياً من ذي قبل في بحوث علمية، وأوضحت الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين إلى ضرورة وجود كفاءة تكنولوجية لدى الأخصائيين الاجتماعيين، وذلك من أجل تحقيق الكفاءة الشخصية التي تواكب التغييرات العصرية، كما أشارت الجمعية الأمريكية للإرشاد النفسي انه لابد من استخدام المنهجية البحثية في الممارسات المهنية مع المعاقين حركياً. (Anwar. Najordurack, 2011, 4)

٣- المبرر القانوني:

يشير هذا المبرر أنه لابد من انتقاء البحوث الفعلية التي سبق التأكيد من صحتها مع مراعاة احترام الملكية الفكرية لكل مؤلف من المؤلفين الذين أجروا الأبحاث السابقة، وأيضاً حفاظاً على الأبحاث من الضياع أو الاقتباس دون الإشارة إلى مصدرها وأيضاً التأكد من الأبحاث التي سوف يتم الرجوع إليها والتي تم تحكيمها من قبل لجان متخصصة، وأن تكون المجلة العلمية المنشور بها هذا البحث محكمة بشكل جيد ولا تكون مجلة مجهولة الهوية، هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى لابد من مراعاة إن هناك نوعية معينة من المعاقين حركياً.

٤- المبرر الإكلينيكي:

يشير هذا المبرر إلى ثلاثة بنود الأول فيما ما يتعلق باستخدام معايير الرعاية، والثاني تجنب الضرر الواقع على العميل عند اقتراح العلاج، والأخير توفير العلاج الأمثل.

٥- المبرر التعليمي:

ويشير هذا المبرر إلى مدى إمكانية الاستفادة العلمية التي يمكن تحقيقها عند استخدام الممارسة المبنية على الأدلة مع المعاقين حركياً، فعند الإطلاع على العديد من الأبحاث المنشورة

والمعنية بمجال الممارسة التي يعمل معها الأخصائي الاجتماعي، فهذا من شأنه أن يزيد من معارفه ومهاراته في هذا المجال. (أحمد إبراهيم حمزة، ٢٠١٥، ٣٢١:٣١٩)

٦- المبرر المهني:

ظهور الممارسة المبنية على الأدلة أدى الى التغلب على المخاوف الناتجة عن استخدام المنهج التجريبي مع المعاقين حركياً.

٧- المبرر الاقتصادي:

إن الوصول إلى الأدلة الحقيقية والتي يمكن أن تستخدم في العلاج من شأنها أن تعمل على خفض التكاليف العلاجية أو إنفاق العديد من الأموال في القيام بأنشطة يخيّل أن لها جدوى علاجية وهى في الأصل لم تشر الأدلة على أهميتها، وهنا تعتبر نوع من أنواع الإساءة أو إهدار الأموال دون جدوى. (Sylvia Rosen field & Virginia Bernincger, 2009, 2).

٨- المبرر العلاجي:

للممارسة المبنية على الأدلة مبررها العلاجي، حيث نجد أن الممارس الذي يستخدم الممارسة المبنية على الأدلة يعمل على تحقيق الآتي: (علي حسين زيدان وآخرون، ٢٠١٦، ٢٤٩:٢٤٨)

- يوفر المشورة والإرشاد لتلقى العلاج.
 - يعتمد على فعالية البيانات عندما يوصي ويختار وينفذ العلاج.
 - استخدام الأدبيات التجريبية لتوجيه عملية صنع القرار.
 - استخدام منهجية اختبار الفروض مع علاج كل حالة بمفردها.
 - البدء بالتقدير الدقيق.
 - تحديد أهداف علاجية واضحة قابلة للقياس.
 - رصد ومتابعة التقدم باتجاه الأهداف وتعديلها حسب الحاجة ثم الإنهاء.
- خامساً: خطوات تطبيق الممارسة المرتكزة على الأدلة والبراهين مع المعاقين حركياً:
- تتمثل خطوات الممارسة المبنية على الأدلة والبراهين مع المعاقين حركياً في الآتي: (Melissa.

D, Grady. L, Werkmeister R & Sarah E, 2010,467)

- ١- صياغة سؤال يتعلق باحتياجات الممارسة مع المعاقين حركياً.
- ٢- تعقب أفضل الأدلة للإجابة على هذه السؤال.
- ٣- التحليل النقدي والصادق للأدلة العلمية التي تم التوصل إليه ومدى فائدتها.

٤- دمج كلا من الخبرة الإكلينيكية والأدلة البحثية مع قيم وظروف العمل وتطبيق القرار المعني بالممارسة المبنية على الأدلة مع المعاقين حركياً.

٥- تقييم النتائج، وربما استخدام تصميمات النسق المفرد. وهناك من حدد هذه الخطوات في ما يلي:

الخطوة الأولى: تطوير الأسئلة:

وهذا الأمر ليس سهلاً كما يبدو، فهو تشير إلى تحويل المعلومات المتاحة والمتعلقة بعملية التدخل المهني مع المعاقين حركياً إلى أسئلة يمكن الأجابة عليها بشكل جيد هذه الاسئلة مرتبطة بالعمل وخصائصه والممارس والمتغيرات البيئية التي تؤثر على التدخل المهني مع مراعاة الاختلافات الثقافية بين المعاقين حركياً.

الخطوة الثانية: أفضل الأدلة:

وهي بمثابة قلب الممارسة المرتكزة علي الأدلة في عملية البحث، وذلك للوصول علي أفضل الإجابات على الأسئلة التي نطرحها .

الخطوة الثالثة: تحليل الأدلة:

بمعني التحليل النقدي للأدلة، وأهميته وتحديد مدي تأثيره ومميزات تطبيق واستخدامه، وهذا يتطلب تحليل الدراسات الفردية وفهم منهجيتها، ومن هنا يتضح أن هناك تسلسلاً هرمياً من الأدلة يمكن من خلاله التوصل للاستنتاجات الأكثر فعالية بدء من التصاميم التجريبية للدراسات الحالة .

الخطوة الرابعة: الجمع بين الأدلة ومدي مناسبه للعمل:

على الرغم من أن عملية التوصل إلى قرار الممارسة المبنية على الأدلة معقد، ففي هذه الخطوة لابد من التأكد من أن الأدلة التي توصلنا إليها تناسب المعاق حركياً ومشكلته والموقف الراهن، ومراعاة التكوين الشخصي للعمل والاختلافات العرقية والثقافية، ورسم الخرائط المفاهيمية الخاص بك، التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار من وجهات النظر متعددة .

الخطوة الخامسة: تطبيق الممارسة:

وهذا قد يكون أسهل جزء من الممارسة المبنية على الأدلة، حيث يتم اتخاذ قرار وتنفيذ ما تم تحديده .

الخطوة السادسة: رصد وتقييم نتائج:

حتى مع التدخلات التي لديها أفضل أدلة، يتم تقييم النتائج والتطبيق العملي، حتي يتم التأكد من تحقيق الأهداف المنشودة. (Bloom. M, Fischer, J. & Orme. J, 2009, 459)

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- ١- علي حسين زيدان وآخرون، (٢٠١٦)، الممارسة المبنية علي الأدلة في الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ص ١٥٠ - ١٥١.
- ٢- توفيق بن احمد خوجة، (٢٠١٣) ، الممارسة المستندة علي الأدلة مطلب اجتماعي، إصدارات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، السعودية، ط ٢، ص ٣٣.
- ٣- عبد العزيز عبد الله الدخيل، (٢٠٠٩) ، الممارسة المبنية على البراهين في الخدمة الاجتماعية، متاح علي شبكة المعلومات الدولية، (الانترنت).
- ٤- عبد اللطيف بن محمد الفوزان، (٢٠١٥)، توصيف التصميمات التجريبية مع النسق المفرد في تطبيق الممارسة المبنية علي البراهين في الخدمة الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، القاهرة، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ص ٤٣٧.
- ٥- أحمد إبراهيم حمزة، (٢٠١٥)، مدخل إلي الخدمة الاجتماعية، الأردن، عمان، دار الميسرة، ص ص ٣١٩ - ٣٢١.
- ٦- علي حسين زيدان وآخرون، (٢٠١٦)، الممارسة المبنية علي الأدلة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Anwar. Najordurack, (2011), Barriers and opportunities for evidence based, (Doctoral dissertation), University of Wayne, USA ,P 4.
- 2- Maryann Godshall, (2010), Fast facts for evidence- based practice implementing EBP in a Nutshell, New York, N: Springer Publishing Company, LLC, p 2.
- 3- Rubin & Parish, (2010), validation of the Evidence Based Practice process Assessment scale –short version, research on social work Practice, p 10.
- 4- Mcdonald. Catherine, (2003), Forward via the past? Evidence based practice as strategy in social work. Volume 3. no 3, the drawing board: an Australian review of public affaires, University of Sydney, p 123- 142.

- 5- Shapiro. et.al, (2005), Guide for Child Welfare Administrators on Evidence Based Practice, the National Association of Public Child Welfare Administrators an affiliate of the American Public Human Services Association American, U.S.A, p 5.
- 6- Chris Freeman and Mick, (2007), Handbook of Evidence – based practice A Guide for Research and practice New jersey, NJ : John Wiley & Sons .Inc .
- 7- Bruce. A, (2008), the Quest for Evidence – based practice? We Are All Positivists, Journal of Research on Social Work practice 18. 4 , P 339–345.
- 8- Luis H. Zayas Brett Drake Melissa Jonson, Reid, (2011). Overrating or Dismissing the Value of Evidence Based practice Consequences for Clinical Practice Clinical Social Work journal, 39 (4) ,P 400 – 405 .
- 9- Sylvia Rosen field & Virginia Bernincger, (2009), Implementing Evidence – based Academic Interventions in School Settings, New York, Oxford University Press, p 2.
- 10- Melissa. D, Grady. L, Werkmeister R & Sarah E, (2010), Are Curriculum Decisions Based on the Evidence? How Social Work Faculty Members Make Choices in Curriculum Decisions, Journal of Evidence–Based Social Work, p 467.
- 11- Bloom. M, Fischer, J. & Orme. J, (2009), Evaluating practice: Guidelines for the accountable professional (6th Ed.), Boston: Allyn and Bacon, P 459.